ربما تكون وزارة عاطف عبيد هي الوزارة التى نالت قدر أكبر من السخط الشعبي.. فقد ارتبطت سمعتها بالعديد من المساوئ الاقتصادية التى جرت وبالا على الاقتصاد المصرى واضير منها المواطن البسيط.. واشهر هذه المساوئ عمليات الخصخصة وتكريس الاحتكارات فى المجالات الصناعية الاستراتيجية خاصة فى قطاعات الاسمنت والحديد.. هذا بخلاف القرارات التى اصدرتها واثارت جدلا كبيرا فى المجالات الاقتصادية مثل تعويم الجنيه المصرى مرورا بازمات تعثر البنوك المصرية بسبب منح البعض من رجال الأعمال قروضاً بالأمر المباشر كما أشهرت بعض البنوك إفلاسها..! وبدأت فى وزارة عبيد عمليات دمج البنوك واستحواذ بعضها على البعض الآخر..

واختفاء بعض البنوك من الساحة المصرفية.. فى هذه الوزارة تولى د.مصطفى الرفاعى مسئولية وزارة الصناعة والتنمية التكنولوجية من عام ٩٩ إلى ٢٠٠١ وكان من أكثر الوزراء الذين أثير حولهم جدل واسع، ولم يعلق حول ما إذا كان لصناع الحديد أو لملف المشاركة الأوربية وبرامج تحديث الصناعة علاقة باستبعاده..!

ويبقى للتاريخ أن د.الرفاعى كانت له إنجازات رغم توليه هذه الفترة القصيرة منها: تطوير الهيئة العامة للتصنيع وإعادة الخريطة الصناعية والبنية المعلوماتية الصناعية وتطوير هيئة التوحيد القياسى ومجلس الاعتماد وقرار بسترة الألبان بالالزام بالمواصفات القياسية وقرار حظر تداول ملح السياحات والمحولات.

د. مصطفى الرفاعى وزير الصناعة والتنمية التكنولوجية الأسبق:

الذين ساندوا أحمد عز شاركوه فى المكاسب

ولأن الصناعة والتكنولوجيا قاطرة التقدم الحقيقى فقد اهتم وزيرنا الأسبق أثناء توليه الوزارة بالتنمية عن طريق التكنولوجيا.. لكن يبدو أن الظروف لم تكن مواتية وأنجز ما انجز.ومع أنه ترك الوزارة سريعا.. لكن الهم الوطنى وحلم الصناعة الوطنية القائمة على سواعد المصريين لم يفارقه.. وظل يكتب المقالات فى العديد من المناسبات شارحا وموضحا الداء وكيفية العلاج.. وحين طلبنا منه الحوار حول الثورة والصناعة لم يتأخر فى تلبية الطلب وسريعا ذهبنا اليه .والتقينا فى منزله ولم نتعجب حين فاجأنا بما لديه من فكر وخطط لهذه المرحلة الجديدة..

● بعد قيام ثورة يناير.. هل ترى معوقات لانطلاقة صناعية حقيقية تستحقها مصر؟

●● أظن أن البيئة المصرية غير مهيئة بعد لانطلاقة صناعية منشودة أى أن البيئة غير مشجعة للصناعة حاليا.. فمازالت العوامل الطاردة وما استجد عليها يلعب فى الساحة ..البنوك مليئة بالمال ولا تجد بيئة صالحة لتوظيف الأموال...ولعل أخطر العوامل الطاردة التى تحول دون تحقيق أهداف الثورة ودون انطلاقة جديدة مطلوبة هو انتشار الرشوة والفساد والتهريب من المناطق الحرة مثل بورسعيد ودخول بضائع وارد الخارج بدون جمارك.. المثير للعجب انه بعد قيام الثورة حدث شلل فى نشاط الأعمال وامتنع الغالبية من العملاء عن سداد الفواتير إضافة إلى الشيكات بدون رصيد..كما امتنع العديد من العمال عن العمل بسبب وبدون سبب.وسعوا لاستغلال الثورة لرفع سقف المطالب الشخصية فتحولوا وكأنهم أعداء لمصر الثورة.

والأخطر هو انتشار البلطجة والجرائم بما يروع المواطنين والاستيلاء على أملاك الغير..وهروب أموال كثيرة للخارج فى الشهور الأولى للثورة..مع ضعف الشرق وإحجام المواطنين عن الإنفاق لعدم الشعور بالأمان والقلق من المستقبل.

الخروج من النفق

● إذن كيف يمكن الخروج من هذا المأزق الخطير؟

●● لا حل سوى أن تسارع الحكومة والمجلس العسكرى بضبط حركة المجتمع وهو من مسئوليات الدولة.. وإذا لم يحدث ذلك سريعا.. أخشى أن نفاجأ بتدهور سريع للاقتصاد المصرى يزيد من الفقر والبطالة وغلاء الأسعار.. ويؤدى فى النهاية إلى عدم قدرة المواطن على الحصول على متطلباته الأساسية من الغذاء والطاقة.

● ما تقييمك لحكومة تسيير الأعمال الحالية؟

●● الحكومة الحالية أتت بها الثورة لتحقيق أهدافها فهى حكومة ثورة وليست حكومة تسيير أعمال أو حكومة انتقالية..

أجرى الحوار:
عصام حشيش
د.محمود عطية

الثورة التى اقصت العصبية الحاكمة عن مواقع السلطة وأسقطت النظام الذى خرج ضده الشباب ثائرا فى البداية.ثم انضمت إليه جماهير الشعب المصرى من أجل حياة كريمة..!

الظروف الحالية لا تحتمل الانتظار حتى يأتى مجلس الشعب وحكومة جديدة لاتخاذ قرارات مطلوبة.. الوقت الآن ليس فى صالحنا.. مصر تنزف اقتصاديا وتضعف.. واستطيع أن أقول إنها قاربت على أن تصبح فريسة سهلة لأعدائها.. بل ان كيان الدولة ذاته قد أصابه تصدعات خطيرة تهدد بانهياره.. وبحالة من الفوضى.. ترى هل هى الفوضى المدمرة التى سعت اليها وزيرة الخارجية الامريكية السابقة ونجحت فى تنفيذها فى العراق ولبنان وأفغانستان؟!

قرارات لم تتخذ

● إذن هناك قرارات كان يجب اتخاذها؟

●● بالتأكيد المطلوب اتخاذ قرارات ثورية وسريعةلاسترداد أموال الشعب ممن استولوا على ثروات مصر وباعوها للأجانب وربما كان اصدار احكام على المتهمين دون استرداد أموال الشعب لايحقق الهدف.. وهنا نذكر ببعض الأصول التى تم الاستيلاء عليها منها: شركة الدخيلة للحديد والصلب وميناء السخنة وبيع أسهم حسين سالم وجمال مبارك فى شركة ميدور إلى البنك الأهلى بأضعاف قيمتها، اراضى الشيخ زايد بغرلى هيلز التى بيعت إلى مجدى راسخ بسعر بخس، اراضى القاهرة الجديدة التى بيعت للأجانب بأسعار متدنية..والمطلوب استرداد ما استحوذ عليه حسين سالم من اراض بسيناء والاقصر..استرداد الشركات المملوكة للدولة التى بيعت وخالف المشترون شروط التعاقد أو امتنعوا عن سداد باقى الاقساط.. فسخ عقد شركة جيبسلاند لامتياز استخراج خام التانتالم والنيوبيوم من منطقة أبو دياب.. لم تنفذ هذه الشركة التزاماتها لعشر سنوات ووجب استرداد المنطقة وهى من أهم الثروات المعدنية فى العالم وبها هذه الخامات الاستراتيجية النادرة.

الاستثمار الاجنبى

● أليس هذا وقت تشجيع الاستثمار الاجنبى لمساعدتنا على النهوض من عثرتنا ؟

●● حاليا الكلام عن الاستثمار الاجنبى فى رأيى غير وارد.. المهم الآن مساعدة المصانع القائمة فعلا.. ودراسة حالات التعثر بينها وضبط البيئة المحيطة للصناعة والمجتمع حماية حتى للثورة التى استبشرنا بها خيرا.. وحتى لا نضطر أن نقع تحت رحمة المقرضين من المنظمات الدولية التى تعرض علينا شروطا تنال من سيادتنا الوطنية.

● لكن ألا توجد دول استعانت بالقروض وقامت من عثرتها واقامت صناعتها؟

●● درس يجب ألا ينسى.. وهو ما حدث فى بعض دول أمريكا اللاتينية مثل البرازيل وفنزويلا وبيرو وشيلى التى كانت تدور فى فلك الولايات المتحدة وقامت بتطبيق روشتة الاصلاح التى وصفها البنك الدولى وصندوقه.. وجاء التطبيق بكارثة وانهارت هذه الدول مما ادى الى قيام ثورات شعبية تسببت فى تولى انظمة يسارية الحكم هناك وتحظى بتأييد شعبى كبير.

عمليات الخصخصة

● ما تقييمك لعمليات الخصخصة التى جرت ومدى ضرورتها ؟

●● الخصخصة كانت استجابة لضغوط خارجية ولتغطية عجز الموازنة.. لكننا نراها علاجا وقتيا لايعالج اصل الداء.. ويبيع الأصول هو طريق الاستسهال.. العلاج الحقيقى يكون فى التنمية وبناء قواعد انتاج بمؤسسات عصرية توجه لها مدخرات المصريين بالداخل والخارج.

وعائدات الخصخصة اتجهت للانفاق العام للدولة خدمات أو تطوير بنية تحتية وهو انفاق لايضيف إلى الناتج العام لانه ليس استثمارا فى وحدات صناعية جديدة أو فى تطوير صناعات قائمة.وبهذا لم تحقق عائدات الخصخصة زيادة فى معدلات التنمية بل حققت فقدانا لأصول مملوكة للدولة..!

● ما مقومات الدولة القوية كما ترونها وتسهم فى قيام صناعة وطنية؟

●● الدولة القوية هى دولة المؤسسات.. مؤسسات بالمعنى العلمى الحديث علمية وصناعية وعسكرية.. وتستطيع الدولة من خلال مؤسساتها القوية بعد ذلك ان تتعامل بندية من موقع قوة.. ويكون هذا هو أساس اندماجها فى الاقتصاد العالمى والمجتمع الدولى.. وثقافة بناء وإدارة دولة قوية تختلف عن ثقافة الخضوع لرغبات وسياسات الدولة المانحة لأن الدولة القوية تتبنى سياسات تطوير الاعتماد على الذات.

.. لم تعد الدول الغنية المالكة للتكنولوجيا والقوة العسكرية راغبة فى الاخذ بيد الدول الاخرى من أجل العيش فى عالم يسوده السلام والوئام.. انتهت هذه الحقبة تماما التى سادت لفترة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية.. وما نشهده حاليا هو هجمة استعمارية شرسة استباحت الحرمات واستولت على ثرواتنا وقتلت العلماء.

الصناعة المصرية

● هل هناك ملاحظات حول خطط الصناعة فى مصر والدول العربية؟

●● أولى الملاحظات أن عمليات بناء هذه القواعد لم يصاحبه انشاء قواعد تكنولوجية مماثلة.. اى ان التنمية الصناعية لم يواكبها تنمية تكنولوجية بذات الاهمية ولم يكن ذلك واردا فى سياستنا الصناعية.. ومع ذلك لا يقلل هذا من شأن الانجاز الذى تحقق وصاحبه قيام مؤسسات مساندة مهمة مثل التوحيد القياسى وهيئة التصنيع والكفاية الانتاجية ومعهد التبين..اعتقد أن ضرورة قيام مؤسسات تكنولوجية لم تكن غائبة بدليل إنشاء المركز القومى للبحوث.. وكما كان متوقعا سعدت الدولة الصناعية وشركاتها الصناعية بأسواق التصدير العربية للمعدات الصناعية بدلا من السلع الصناعية وحققت مكاسب ممتازة.. وامتلاكنا لهذه المصانع لم يجعل من مصر دولة صناعية بل انتهى عمرها الافتراضى والطبيعى ولم تعد قادرة على انتاج المنتج الجيد أو المنافس.. وارتبكت اقتصاديات التشغيل واغلبها الان مدين للبنوك ويبحث عن مشترين .. وكانت هذه المصانع مفخرة نباهى بها الامم وقتها واصبحت مشكلة قومية تبحث عن خلاص الان..!

الدرس المستفاد هو أن بناء القدرة على التطوير والتحديث المستمر هو الضمان لاستمرار حيوية الصناعة ونجاحها.. اى أننا يجب أن نضع التنمية التكنولوجية بمفهومها العملى فى أولويات العمل الوطنى .. وإذا تحقق ذلك يظل السبيل لتنفيذه أمرا اخر.

الحلقة الشريرة

● هل هناك شركات احتكارية مازالت فى مصر ولم يتخذ ضدها اجراء ثورى؟

●● شركات الاسمنت الاجنبية التى استحوذت على شركاتنا الوطنية ثم احتكرت هذه الصناعة وحققت ارباحا خيالية.يجب ان تدرك هذه الشركات ان مصر قد تغيرت وان حكومة الثورة ليست حكومة نظيف أو رشيد وعليها ان تمتنع عن اى ممارسات احتكارية حتى لايتعرض رؤساؤها للسجن .ويتعاملوا بمنطق العالم المتحضر بمعنى الاكتفاء بهامش ربح معقول حفاظا على أمن المواطن والامن الاجتماعى وتوفير مساكن للشباب.وفى حالة تعنت هذه الشركات الفرنسية والبرتغالية والمكسيكية علينا تمليك اسهمها للمصريين من خلال البورصة المصرية او تتدخل البنوك بالشراء.

● البعض يرى ان المطالبات الفئوية للعاملين بالمصانع هى الوسيلة المثلى فى الوقت الراهن؟

●● فى هذه النقطة نريد ايضا قرارات حاسمة وعقوبات شديدة لكل من يستغل حق الاضراب فى تخريب اقتصاد البلد أو الاعتداء على رؤساء المصانع والشركات (مثلما حدث فى شركات المياه ومصلحة الشهر العقارى).تخريب الاقتصاد خط أحمر. لايجوز المساس به والا دخلت مصر الحلقة الشريرة التى نعيشها الان من تراجع بوتيرة متسارعة قد تؤدى لتراجع وانهيار اقتصادى لاقدر الله.

● وما الاثار التى يمكن ان تنجم عن التراجع الاقتصادى؟

●● استمرار التراجع الاقتصادى يمكن ان يؤثر على الأمن القومى ويدفع الدولة إلى اللجوء للمؤسسات الدولية بطلب قروض سيكون اقرارها مشروطا بإملاءات سياسية تنتقص من سيادة مصر ومن استقلالية قرارها الوطنى .كما أن أعباء هذه القروض سيؤثر على مركز مصر المالى.

أن الاوان أن نتفادى هذا المصير وان يكف المعتصمون عن إجهاض الثورة بالامتناع عن العمل والتهجم على الرؤساء وعن تعطيل قواعد الانتاج وليعلم الذين يرتكبون هذه الأعمال والضالعين فى إشعال الفتن والخلافات أنهم مشاركون فى هدم مصر.

● هل فشل القطاع العام فى قيادة التنمية بمصر؟

●● القطاع العام ادى دوره فى مرحلة معينة إلا أن قرار وقف استثمارات الدولة فى الصناعة يرجع إلى ١٩٨٥ بناء على توصيات البنك الدولى وعلى حدوث خسائر كبيرة فى شركات قطاع الأعمال، وقد اتجهت حكومة عاطف عبيد الى الاعتماد على القطاع الخاص وحده لقيادة التنمية فى مصر بدعوى أن الدولة والقطاع العام لن يكونا قادرين على الاضطلاع بمهام التنمية..ولقد افرز هذا المناخ فى ظل هذه المفاهيم مجموعة من الانتهازيين وذوى الحظوة ممن ادعوا أنهم رموز الصناعة فى مصر، وتولى بعضهم المناصب القيادية لدفع التنمية. حقق هؤلاء ثروات خرافية من صناعات صغيرة واستهلاكية لا تحقق نهضة صناعية أو تكنولوجية.

■ د. مصطفى الرفاعى فى حديثه مع محررى الاخبار

رجال الأعمال الانتهازيون وصلوا إلى السلطة وحققوا ثروات على حساب مصالح مصر

■ لابد من استرداد حديد الدخيلة وميناء السخنة وأراضى بيفرلى هيلز.. وغيرها

■ على شركات الأسمنت الاحتكارية أن تدرك أن مصر الثورة غير مصر «نظيف ورشيد»

أبديت لمبارك اعتراضى من استيلاء احمد عز على الدخيلة فلم يهتم

عدسة: محمد رجب

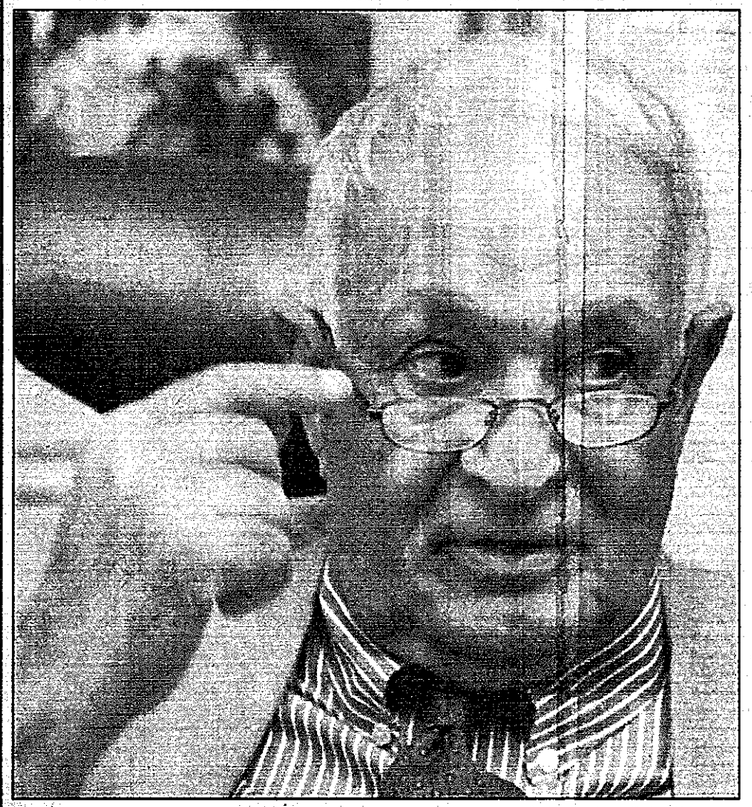

■ د. مصطفى الرفاعى وزير الصناعة

لا أتوقع أن تسفر الانتخابات عن مجالس نيابية او حكومات ثورية

● انن هل ترى ان الناخب سوف يذهب لمرشحى التيارات الدينية الذين لبسوا عباءة الاخرآب؟

●● لاأعتقد ذلك..لأن نبض الشارع لن يجد ارتياحا فى نظام حكم مشابه للحكم فى إيران ..هذا رغم أن كثيرين من البسطاء قد يميلون لتأييد مرشحى الاحزاب الدينية..هذا النوع من الحكم لم يجرب فى مصر منذ الدولة الفاطمية.

● انن ما شكل الحكم الذى تريده مصر الثورة من وجهة نظركم ؟

●● أظن أن ما تصبو إليه مصر الثورة حاليا هو حكم وطنى ثورى يحقق ما ثار من اجله شعب مصر..حكم وطنى فى نقائه وحرصه على خدمة مصر وشعبها بتجرد وأمانة وصدق..حكم لايقبل تدخلا من الولايات المتحدة الأمريكية وسعيها لتمويل الثورة المضادة..ربما جرت محاولات من الولايات المتحدة الامريكية وغيرها لاختراق القوات المسلحة ..إلا اننا نعتقد ان القوات المسلحة تظل الحصن الأمين للوطنية المصرية..ومسئوليات القوات المسلحة حاليا لاتقتصر على حماية حدود مصر بل الاخطر من ذلك هو التصدى لمحاولة تفجير مصر من الداخل وهو مايجرى الان سواء بتحييد العاطلين أو بعض الكتاب أو بإشعال الفتن المحتمة إعلاميا بين أطياف وفئات واصبحنا لانرى اتحادا ولا نظاما ولاعمالا (كمبادىء ثورة ٥٢) بل فرقة وفوضى وامتناع عن العمل.

● وهل الحكومة الوطنية كفيلة بإعادة الأمن والامان لأركان الدولة ؟

●● .. نحن نريد حكومة ثورية وطنية قوية قادرة على إدارة شئون البلاد فى هذه الفترة العصيبة تدعمها القوات المسلحة لتنهى حالة الفوضى السائدة.. حكومة يكون اعضاؤها من أصحاب المعرفة والخبرة فى مجالاتهم ولا يكونوا حريصين على مناصبهم حتى تكون لديهم الشجاعة فى اتخاذ قرارات مطلوبة..ربما يعنى ذلك تأجيل الانتخابات ولا اعتقد ان التعجيل بها فى هذه الظروف يتفق مع مصلحة مصر ومستقبلها.

القادمة وهى على الابواب؟

●● انا لا أتوقع ان تسفر الانتخابات القادمة عن مجالس ثورية او حكومة ثورية..وأغلب الظن تركيبة المجلس المرتقب ستختلف عن تركيبة المجلس السابق فى الانتماءات الحزبية..ومن غير المستبعد تلبعا ان يترشح للانتخابات شخصيات تبحث عن مصالح شخصية لها ثم لابناء الدائرة..وتاريخيا اختار الناخبون المرشح القادر على تقديم خدمات شخصية لهم.

● الأحزاب الجديدة كيف ترى موقعها فى الانتخابات القادمة ؟!

●● لا تستطيع التنبؤ بما سيتمخض عنه مهرجان الأحزاب الجديدة ولا حتى القديمة..وستلعب العصبيات فى الصعيد دورا كبيرا..لو شكل من قاموا بالثورة حزبا..كنا انتخبناهم بالمجلس الجديد.

ولا اعتقد ان الناخب سوف يستجيب لما تروج له ابواق الإعلام عن الليبرالية والعلمانية والعولمة ..وكفانا ما دفعناه ثمنا بامثلا لأنصار هذا التيار فى حكومات عبيد ونظيف من أمثال يوسف بطرس غالى ومحمود محيى الدين ورشيد وغيرهم..فما كانوا يرددونه من مقولات يصب فى خانة تحقيق مصالح الغرب على حساب مصالحنا الوطنية مقابل ما حصل عليه هؤلاء الوزراء من تلميع ودعم من الغرب..!

تكنولوجية.

النظام السابق

● هل كنت تشعر بحجم فساد فى النظام السابق؟

●● شعرت بالفساد فى النظام السابق منذ سنة ١٩٨٢ .. وراعنى قوته فى بعض القطاعات مثل قطاع البترول وأشاره فى منظومة دقيقة تحولت إلى منظومة فساد ومدرسة لتزاوج السلطة والمال

● هل تقابلت مع احمد عز بطبيعة عملك؟

●● فى عام ١٩٩٩ كان أحمد عز رئيسا لجمعية المستثمرين ..بينة الا سادات ووكيل اتحاد الصناعات بالقطاع الخاص وقد تلاحظ لى فى حينه أن حرصه وطموحاته كانت تنصب على مصالحه الشخصية فقط وانه كان يستغل المناصب العامة لتحقيق ذلك دون أن تكون لخدمة الصناعة المصرية أو الاتحاد. وبناء عليه فعندما اصدر قرارا بتشكيل المعينين من اعضاء مجلس الاتحاد استبعدت أحمد عبدالعزيز عز من وكالة اتحاد الصناعات وتم تعيين شفيق بغدادى بدلا منه

● كنت وزيرا حين بدا احمد عز فى الاستيلاء على اسهم حديد الدخيلة ..ماذا فعلت؟

●● ابلغت رئيس الجمهورية شخصيا كما ابلغت رئيس الوزراء.فى حينه باعتراضنا على استيلاء أحمد عز على حصة كبيرة من أسهم الدخيلةوافصحت للرئيس عن الاضرار التى ستحل على مصر من جراء ذلك فلم يهتم .. وهو ما تحقق تماما فى السنوات اللاحقة. إلا أننا كنا نستشعر فى ذلك الوقت أن أحمد عز يستند إلى قوة سياسية كبيرة فى مصر وان هذه القوة التى تسانده تشاركه فى كل ما حققه من مكاسب وثروات .

الانتخابات القادمة

● ماذا تتوقع للانتخابات البرلمانية